تمسك الحوثيون بشروطهم للموافقة على أي مبادرة تفتح الباب أمام إيجاد حل للحرب اليمنية، إذ أكدوا استعدادهم لوقف «كافة الأعمال الدفاعية فور توقف العدوان ورفع الحصار»، في رد سريع على رفضهم تقديم تنازل مقابل سماح التحالف، الذي تقوده السعودية، بدخول سفن وقود لميناء الحديدة

اليمن
تسهيلات لتمرير مبادرة وقف الحرب

الحوثيون يرفضون المقايضة بعد السماح بدخول سفن نفطية إلى الحديدة... وبن مبارك يدعو لاغتنام الفرصة

عدن ـ **العربي الجديد**

أعلنت الحكومة اليمنية، بإيعاز من التحالف العربي في اليمن، موافقتها على دخول سفن تنقل الوقود إلى ميناء الحديدة الذي يسيطر الحوثيون عليه، بعد أيام من طرح السعودية مبادرتها لإنهاء الحرب، والتي قوبلت بتحفظات من قبل الحوثيين. كما جاءت الخطوة بالتزامن مع مرور 6 سنوات على إطلاق التحالف العربي تدخله العسكري في اليمن يوم 25 مارس/ آذار 2015 تحت مسمى «عاصفة الحزم» لمساندة الشرعية في اليمن بمواجهة انقلاب الحوثيين. إلا أن الاختراق الأحدث من ميناء الحديدة لم يدفع بجماعة «أنصار الله» (الحوثيين) إلى التراجع عن مواقفها من المبادرة السعودية، إذ رفضت ربط السماح بدخول السفن «بأي شروط عسكرية أو سياسية»، مؤكدة «الجهوزية التامة لوقف كافة الأعمال الدفاعية فور توقف العدوان ورفع الحصار»، فيما كشفت بريطانيا عن بحثها مع أميركا وألمانيا وفرنسا مبادرات سلام من أجل اليمن.

ومن المرجح أن إدخال السفن جاء بضغوط دولية على التحالف من أجل تفويت الفرصة على جماعة الحوثيين، التي ترفض القبول بالمبادرة السعودية الأخيرة، وتضع عدداً من الشروط بينها رفع الحظر عن ميناء الحديدة. وربطت المبادرة السعودية رفع الحظر عن ميناء الحديدة، بضرورة توريد رسوم دخول السفن النفطية إلى حساب بنكي مشترك يخضع لإدارة البنك المركزي في عدن، ويتم تسخير المبالغ الموردة إليه في صرف مرتبات موظفي الدولة وفقاً لكشوفات 2014، أي قبل الانقلاب الحوثي واجتياح صنعاء. وتضاربت التقارير حول عدد السفن التي سمح لها التحالف بالرسو في ميناء الحديدة. وقال نائب وزير النقل اليمني ناصر شريف، لـ«العربي الجديد» أمس الأربعاء، إنه تم السماح بدخول 5 سفن من المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة، كجانب إنساني، لتلبية احتياجات العاصمة صنعاء وباقي المناطق الخاضعة لنفوذ الحوثيين، والتي تعاني من أزمة حادة في الوقود. في المقابل، تحدث مصدران مطلعان، لوكالة «رويترز»، عن السماح لأربع سفن وقود بالرسو في ميناء الحديدة. وقال المصدران إن التحالف سمح بالرسو لسفينتين تحملان ما مجموعه 45 ألف طن من زيت الغاز، وسفينة تحمل 5000 طن من غاز البترول المسال، وناقلة رابعة حمولتها 22700 طن من زيت الوقود. ولا يُعرف ما إذا كانت هذه هي الكمية التي سيُسمح لها بالدخول إلى رصيف ميناء الحديدة من إجمالي 14 سفينة، يقول الحوثيون إن التحالف يحتجزها منذ أشهر أم لا، لكن مصادر حكومية قالت إنها ستكون الدفعة الأولى. ونفى المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، عمار الأضرعي، في تصريح لقناة «الجزيرة»، وصول أي سفينة إلى المرفأ حتى ساعات بعد ظهر أمس، موضحاً أن «جميع السفن محتجزة في جازان» في السعودية.

وكانت جماعة الحوثيين ضغطت، طيلة الأيام الماضية، مطالبة باستبعاد دخول الإمدادات من المبادرة السعودية الأخيرة، التي ركزت بشكل أساسي على رفع الحظر بنكي مشترك يخضع لإدارة البنك المركزي في عدن، ويتم تسخير المبالغ الموردة إليه في صرف مرتبات موظفي الدولة وفقاً لكشوفات 2014، أي قبل الانقلاب الحوثي واجتياح صنعاء. وتضاربت التقارير حول عدد السفن التي سمح لها التحالف بالرسو في ميناء الحديدة. وقال نائب وزير النقل اليمني ناصر شريف، لـ«العربي الجديد» أمس الأربعاء، إنه تم السماح بدخول 5 سفن من المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة، كجانب إنساني، لتلبية احتياجات العاصمة صنعاء وباقي المناطق الخاضعة لنفوذ الحوثيين، والتي تعاني من أزمة حادة في الوقود. في المقابل، تحدث مصدران مطلعان، لوكالة «رويترز»، عن السماح لأربع سفن وقود بالرسو في ميناء الحديدة. وقال المصدران إن التحالف سمح بالرسو لسفينتين تحملان ما مجموعه 45 ألف طن من زيت الغاز، وسفينة تحمل 5000 طن من غاز البترول المسال، وناقلة رابعة حمولتها 22700 طن من زيت الوقود. ولا يُعرف ما إذا كانت هذه هي الكمية التي سيُسمح لها بالدخول إلى رصيف ميناء الحديدة من إجمالي 14 سفينة، يقول الحوثيون إن التحالف يحتجزها منذ أشهر أم لا، لكن مصادر حكومية قالت إنها ستكون الدفعة الأولى. ونفى المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، عمار الأضرعي، في تصريح لقناة «الجزيرة»، وصول أي سفينة إلى المرفأ حتى ساعات بعد ظهر أمس، موضحاً أن «جميع السفن محتجزة في جازان» في السعودية.

وكانت جماعة الحوثيين ضغطت، طيلة الأيام الماضية، مطالبة باستبعاد دخول الإمدادات من المبادرة السعودية الأخيرة، التي ركزت بشكل أساسي على رفع الحظر بنكي مشترك يخضع لإدارة البنك المركزي في عدن، ويتم تسخير المبالغ الموردة إليه في صرف مرتبات موظفي الدولة وفقاً لكشوفات 2014، أي قبل الانقلاب الحوثي واجتياح

يشترط الحوثيون رفع الحظر عن ميناء الحديدة (فرانس برس)

للحديث تتمة...

ليبيا: من يريد إجهاض الانتخابات؟

اسامة علي

من يدقق في مسار العملية السياسية في ليبيا التي أنتجت سلطة موحدة في البلاد، يتبدّ لديه نجاح أممي في عهد ولاية المبعوثة السابقة، ستيفاني وليامز، لم يتحقق لغيرها من المبعوثين السابقين. لكن مع مرور الوقت بدأت تتضح في تفاصيل المسار، ثغرات قاتلة، قد تنتج تداعيات وخيمة على حالة الاستقرار النسبية التي وصلت إليها ليبيا، قد تؤدي إلى انتكاسة في المكتسبات المتراكمة حتى الآن.

وتبدو ثغرة الترتيبات الدستورية لصياغة قاعدة دستورية للانتخابات المقبلة نهاية العام الحالي، التي أوكلت مهامها للجنة قانونية تقاسم ملتقى الحوار السياسي ومجلسي النواب والدولة عضويتها، الأكثر خطراً على مسار الحل الليبي. فالاستحقاق الانتخابي رئيسي، بل على أساسه ترتّبت بنود خريطة الطريق التي نصّت بشكل واضح في أولى موادها على أن «الهدف الأسمى للمرحلة التمهيدية، هو تعزيز الشرعية السياسية عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس دستوري». ووسط أصوات بدأت في التعالي، أخيراً، حول الأسباب التي أوقفت أعمال اللجنة القانونية، وحقيقة من يقف وراء إخفاء توصياتها في آخر اجتماع لها في نهاية فبراير/شباط الماضي، ساد الاعتقاد في الأوساط الليبية بوجود محاولة لإجهاض العملية السياسية الراهنة، وذلك من خلال وقوف أطراف داخلية وخارجية وراء تمرير أجندات تخدم مصالحها الخاصة، الهادفة للبقاء، في المشهد السياسي بأي وجه أو أي صيغة. وتُكال الاتهامات أيضاً إلى البعثة الأممية، لأن تصريحات بعض أعضاء ملتقى الحوار السياسي، أظهرت أن اللجنة القانونية انتهت من وضع توصياتها بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات وقدمتها للبعثة، لكن الأخيرة أودعتها في أرشيفها من دون الردّ. وعلّل بعض المتابعين ذلك بالقول إن انتخاب السلطة الجديدة تزامن مع تغيّر وظيفي في كادر البعثة الأممية بانتهاء ولاية وليامز، وتكليف مبعوث أممي جديد وهو يان كوبيتش، الذي قد تكون له رؤية أخرى لمواصلة مشوار السلام في ليبيا.

ووسط صمت السلطة الجديدة ومجلسي النواب والدولة بل والبعثة الأممية، ألقت تصريحات رئيس المفوضية العليا للانتخابات، عماد السايح، مزيداً من الغموض حول هذا الاستحقاق، عندما أكد أن مشاورات البعثة الأممية مع اللجنة القانونية بشأن القاعدة الدستورية «شبه متوقفة».

طالب الحوثيون بالإفراج الفوري عن السفن وفتح مطار صنعاء

بحث راب مع بلينكن وماس ولودريان مبادرات سلام لليمن

مفاوضيهم محمد عبد السلام، في تغريدة على «تويتر» أمس الأربعاء، إن «وصول المشتقات النفطية والمواد الغذائية والطبية والمواد الأساسية استحقاق إنساني وقانوني لشعبنا اليمني لا نقبل بالمقايضة به بأي شروط عسكرية أو سياسية». واعتبرت «وزارة الخارجية» التابعة للحوثيين، في بيان نشرته وكالة «سبأ»، أن «طريق السلام ومقتضياته ومتطلباته واضحة، وأن الإعاقة الحقيقية تكمن في محاولة تجاهل معاناة الشعب اليمني وحقوقه الطبيعية، والتعامل مع جريمة الحصار وحجز السفن وإغلاق المطار كما لو كانت وسائل ضغط مشروعة، وتحويل المعاناة الإنسانية إلى مادة للتفاوض والمساومة، وربط استحقاقات الشعب المعيشية والإنسانية بملفات الحرب العسكرية أو الخلاف السياسي». وذكر البيان أن «وضع السلام لا يحتمل أي شكل من أشكال القفز على معاناة وحقوق الشعب اليمني، سواء الإنسانية أو السياسية». وجددت «وزارة الخارجية» المطالبة «بالإفراج الفوري عن السفن وفتح مطار صنعاء كحقوق طبيعية للشعب، وعدم ربط هذه الحقوق بأية ملفات أخرى». وبالتزامن، اتهم الحوثيون طيران التحالف «التجسسي» بشن 9 غارات على محافظة الحديدة.

ويتزامن هذا التعنت الحوثي مع مواقف إيرانية تتجاهل المبادرة السعودية. وفي السياق أبدى وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك، خلال لقائه السفير الروسي لدى اليمن فلاديمير ديدوشكين، أمس الأربعاء، مخاوفه من تأثير «المواقف الإيرانية السلبية» على الحوثيين. ووصف تصريحات السفير الإيراني لدى جماعة الحوثيين، حسن إيرلو بخصوص المبادرة السعودية بأنها «استفزازية»، وصادرة عن ضابط في الحرس الثوري الإيراني. واعتبر أن المبادرة السعودية الأخيرة « تشكل فرصة سانحة» ينبغي استغلالها لإحلال السلام في اليمن، وتحقيق المصالحة الوطنية. وكان إيرلو، وصف، أول من أمس الثلاثاء، مبادرة السعودية بأنها «مشروع حرب»، رغم أن بيان خارجية بلاده تجنب الإشارة إليها بشكل تام. وكان وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب أعلن، أمس الأول، أنه بحث مع نظرائه الأميركي أنتوني بلينكن، والألماني هايكو ماس والفرنسي جان إيف لودريان، مبادرات سلام من أجل اليمن. وكتب، في تغريدة مستخدماً صور أعلام الدول الأربع بدلاً من ذكر أسمائها، «من الضغط من أجل السلام في اليمن، إلى منع إيران من أن تصبح قوة نووية، تقف بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا معاً كقوة للخير».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، قد رحب في وقت سابق من مساء الثلاثاء الماضي، بجميع الخطوات الهادفة إلى تقريب الطرفين من حلّ للنزاع، تماشياً مع الجهود التي يبذلها مبعوثه الخاص مارتن غريفيث للتوصّل إلى وقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن وإعادة فتح مطار صنعاء ودخول منتظم للوقود وغيره من السلع إلى اليمن عبر ميناء الحديدة والانتقال إلى عملية سياسية شاملة للجميع للوصول إلى تسوية شاملة من طريق التفاوض لإنهاء النزاع.

على الأرض تواصلت المعارك في محافظة مأرب. وقال مصدر عسكري يمني، لوكالة «سبأ»، إن «17 عنصراً من مليشيا الحوثي الانقلابية المدعومة من إيران، لقوا مصرعهم، وجرح آخرون، بنيران عناصر الجيش الوطني والمقاومة الشعبية في جبهة الكسارة غرب محافظة مأرب». كما أعلنت «الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين» في محافظة مأرب، في بيان نشرته وكالة «سبأ» التابعة للحكومة، أن «قصف مليشيا الحوثي الذي استهدف المخيمات بالمحافظة الأحد الماضي، تسبب في إصابة خمس نساء وتضرر وتدمير مساكن وممتلكات عدد من النازحين». وفي حجة، أعلن الجيش اليمني، أمس الأربعاء، إسقاط طائرة مسيرة تابعة للحوثيين.

ضغط روسي لحل أزمة النظام السوري عبر المعابر

تحاول روسيا التخفيف من أزمة النظام السوري الاقتصادية، على خلفية العقوبات الغربية، عبر الدفع باتجاه فتح معابر أساسية في الشمال السوري، مستخدمة التصعيد الميداني أخيراً لتحقيق ذلك

عماد كركص

يستمرّ التصعيد ميدانياً في الشمال السوري، بالتزامن مع طلب روسيا من تركيا بضرورة فتح معابر إنسانية في إدلب ومحيطها، شمالي غرب سورية، وهو ما يفسّر خلفية التصعيد الذي لجأت إليه روسيا والنظام قبل أيام، باستهداف مستشفى غربي حلب، ومستودع يحوي مساعدات إنسانية أممية بالقرب من معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا. والمعبر هو نقطة العبور الوحيدة لإدخال المساعدات الإنسانية (الأممية) للبلاد، بعد أن عطلت روسيا في مجلس الأمن دخول المساعدات عبر باب السلامة شمالي حلب، منتصف العام الماضي.

وقدمت وزارة الدفاع الروسية، أول من أمس الثلاثاء، مقترحاً إلى تركيا، لإعادة فتح ثلاثة ممرات ضمن منطقة «خفض التصعيد الرابعة» (إدلب وما حولها)، بالإضافة لمناطق النفوذ التركي شمالي شرق حلب، وذلك «عقب تدهور الأوضاع الإنسانية هناك». وذكر مدير مركز المصالحة الروسي بقاعدة حميميم الجوية غربي سورية، التابع لوزارة الدفاع الروسية، نائب اللواء البحري الكسندر كاربوف، إنه «وجّه مقترحاً للجانب التركي على خلفية صعوبة الأوضاع الإنسانية في الأراضي الخاضعة لسيطرة القوات التركية داخل الجمهورية العربية السورية، لاستئناف عمل ممرَي سراقب شرقي إدلب، وميزناز غربي حلب، في منطقة خفض التصعيد الرابعة، وممر أبو الزندين المتاخم لمدينة الباب في منطقة (درع الفرات) شرقي حلب». ونقلت وكالة «إيتار تاس» الروسية عنه قوله إن الاقتراح يشمل إطلاق عمليتي إيصال الشاحنات الإنسانية وخروج النازحين عبر الممرات الثلاثة اعتباراً من اليوم الخميس. مع العلم أن موسكو حاولت فتح المعابر المذكورة في فبراير/ شباط الماضي من أجل السماح للمدنيين في إدلب بالعبور باتجاه مناطق سيطرة النظام، لكن المدنيين رفضوا هذا التوجه، ما دفع الروس إلى إغلاق المعابر مجدداً.

ويسعى الروس لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها النظام من خلال استجرار المساعدات إلى مناطقه عبر مناطق المعارضة السورية، بالإضافة لفتح المعابر، بهدف استئناف الحركة التجارية بين مناطق سيطرة المعارضة والنظام. ويحاول الروس الاستفادة من دخول العملة الصعبة نحو مناطق سيطرة النظام للمساهمة بحل جزء كبير من الأزمة المالية هناك، تحديداً بعد تعاظم حدة العقوبات الغربية، لا سيما الأميركية منها بموجب «قانون قيصر». ويخشى الروس عدم قدرة النظام على تجاوز هذه الأزمة، ما قد يتسبب بفلتان أمني في المناطق الخاضعة لسيطرته. بالتالي يُمكن إدراج القصف الذي تعرضت له مدينة أريحا ومحيطها، جنوبي غرب إدلب، بالتزامن مع قصف المعبر والمستشفى، في سياق الضغط الروسي. وكان مطمح الروس ومعهم النظام الوصول إلى طريق حلب اللاذقية الدولي («أم 4») من خلال العمليات العسكرية السابقة، بيد أن تدخل تركيا إلى جانب المعارضة بشكل مباشر في العمليات حال دون ذلك. وحاول الروس والأتراك التوصل إلى صيغة ما، فاشترطت أنقرة حلّ مسألة السيطرة على طريق حلب دمشق الدولي («أم 5»)، والذي سيطر عليه النظام والروس في المعارك الأخيرة.

ومن المرجح أن يكون التصعيد الروسي في محيط معبر باب الهوى، واستهداف النظام بالصواريخ لمستشفى في ريف حلب، قبل أيام، وقصف حراقات لتكرير المحروقات في محيط مدينتي جرابلس والباب شرقي حلب، قبل فترة قصيرة، بمثابة ضغط روسي على تركيا من أجل الموافقة على إعادة فتح المعابر. وكانت مقاتلات روسية قد استهدفت منطقة معبر باب الهوى قرب الحدود مع تركيا، مما أسفر عن اندلاع حريق في محطة نقل الشاحنات التابعة للمعبر. كما أطلق النظام صاروخاً بالستياً سقط في جبل قاح بريف إدلب، من دون أن يخلّف ضحايا من المدنيين. وذكر الدفاع المدني أن القصف الروسي استهدف معملاً للإسمنت وموقفاً لشاحنات في منطقة باب الهوى الحدودية بريف إدلب الشمالي، مما أدى لمقتل مدني.

ودانت الخارجية الأميركية القصف معتبرة أن «باب الهوى لا يزال المعبر الحدودي الإنساني الوحيد المرخص من قبل الأمم المتحدة في سورية، ولا يزال الطريق الأكثر كفاءة وفعالية لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة لما يقرب من 2,4 مليون سوري كل شهر».

وكانت المباحثات الروسية التركية القطرية، التي شهدتها العاصمة القطرية الدوحة حول سورية على مستوى وزراء خارجية البلدان الثلاثة منتصف الشهر الحالي، تضمنت عرضاً روسياً مرتبط بآلية إدخال المساعدات إلى مناطق سيطرة النظام السوري عبر مناطق سيطرة المعارضة. ووفقاً للمعطيات التي توفرت عن أجواء اللقاء، فإن المقترح الروسي قوبل بشروط تشمل بوادر حسن نية يقدمها النظام مثل إطلاق معتقلين، فضلاً عن اشتراط إيجاد آلية تضمن إدخال المساعدات إلى مناطق النظام من دون أن تمر عبره، لضمان عدم استغلالها من قبله من جهة وتوزيعها على المدنيين من جهة أخرى، بالتالي فإن التطورات الميدانية الأخيرة أظهرت رغبة روسية في توجيه رسائل عدة، متعلقة بإزالة «الشروط» الموضوعة بشأن إدخال المساعدات إلى مناطق سيطرة النظام، وإلا فإن جميع المساعدات الإنسانية قد تصبح مهددة.

وفي السياق، اعتبر مسؤول العلاقات والإعلام في معبر باب الهوى الحدودي، مازن علوش، أن الاستهداف الأخير طاول مستودعاً للمساعدات يتبع لمنظمة «شفق» الفاعلة في الشأن الإنساني والإغاثة في إدلب ومحيطها. وأشار في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن المستودع وشاحنات في محيطه تضررت نتيجة القصف. وأشار علوش إلى أن القصف كان قريباً جداً من حرم المعبر، وطاول طريقاً تعبره شاحنات المساعدات يومياً.

أما الرسالة الثانية، فتبدو مباشرة أكثر باتجاه أنقرة، لا سيما من خلال قصف مستشفى الأتارب بريف حلب الغربي، الذي يبعد بضعة كيلومترات عن منطقة العمليات العسكرية المشمولة باتفاق وقف إطلاق النار، الموقع في مارس/ آذار من العام الماضي. وكان النظام والروس ومعهم الإيرانيون يلمحون للسيطرة على الطريق المؤدي إلى معبر باب الهوى انطلاقاً من الأتارب بريف حلب الغربي. مع العلم المسافة الفاصلة بين قوات النظام وحلفائها من مليشيات مدعومة من روسيا وإيران والمعبر، نحو 20 كيلومتراً.

وأمام ذلك، من غير المرجّح أن تُبدي أنقرة ليونة مع التصعيد الروسي، فاستدعت الخارجية التركية مساء الاثنين الماضي، السفير الروسي لدى تركيا، أليكسي برخوف، لمناقشة مسألة الهجمات الأخيرة في إدلب. وأبلغته عن قلق أنقرة إزاء الهجمات التي تعرضت لها منطقة إدلب، حسبما نقلت وكالة «الأناضول» عن مصادر دبلوماسية تركية. وسبق أن أشارت وزارة الدفاع التركية، يوم الأحد الماضي، إلى أنها أبلغت الجانب الروسي بوقف الهجمات على الفور في منطقة «خفض التصعيد الرابعة»، عقب استهداف منطقة باب الهوى، ودفعت قواتها العسكرية المنتشرة في منطقة إدلب إلى رفع درجة استعداداتها ومتابعة التطورات.

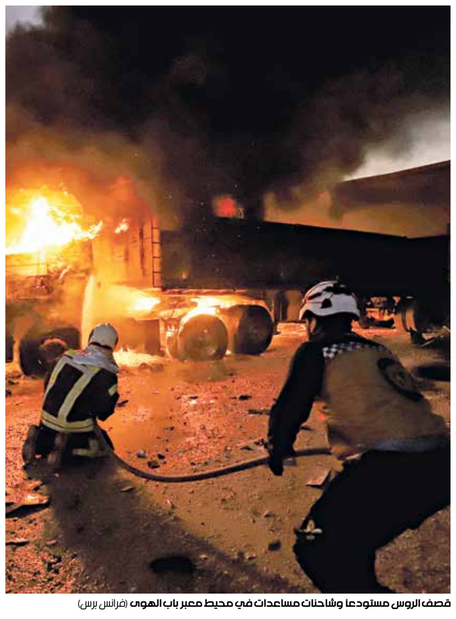

قصف الروس مستودعاً وشاحنات مساعدات في محيط معبر باب الهوى (فرانس برس)

«داعش» يهاجم في دير الزور

تكبدت قوات النظام خسائر في اشتباكات مع خلايا تنظيم «داعش» في ناحية كباجب وناحية الشولا في ريف دير الزور الجنوبي، ترافقت مع ضربات جوية من الطيران الروسي. وأفادت مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، بأن «داعش» شن هجمات متفرقة على مواقع النظام بالقرب من طريق دير الزور ـ دمشق في ريف دير الزور الجنوبي. وبحسب المصادر، فإن الهجوم أسفر عن مقتل وجرح 15 عنصراً من النظام على الأقل، الذي طلب الدعم من دير الزور.

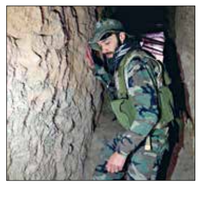

روحاني: لن نفوّت دقيقة لرفع العقوبات

طهران ـ **صابر غل عنبري**

دعا الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أمس الأربعاء، أميركا والأطراف الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي إلى العودة إليه، مؤكداً أن حكومته «لن تفوّت دقيقة لرفع العقوبات»، في حين احتجت طهران بشدة على التصريحات الأخيرة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي. وقال روحاني، في كلمة خلال اجتماع للحكومة: «إذا عاد الطرف الآخر إلى جميع الالتزامات، وكما أكد قائد الثورة الإسلامية (علي خامنئي)، إذا رفعوا العقوبات وتبين لنا ذلك عملياً، فسنعود إلى تنفيذ جميع تعهداتنا»، مؤكداً أنّ عودة الطرفين للاتفاق النووي «هدفنا الأول خلال الأشهر الأربعة (المتبقية من عمر الحكومة قبل الانتخابات الرئاسية)».

وكان وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قد أجرى أول من أمس الثلاثاء، مباحثات مع نظرائه الألماني هايكو ماس، والبريطاني دومينيك راب، والفرنسي جان إيف لودريان، في بروكسل، مؤكداً استعداد واشنطن للمشاركة في مفاوضات مع إيران يستضيفها الاتحاد الأوروبي.

على صعيد آخر، انتقد المندوب الإيراني الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، كاظم غريب آبادي، بشدة، غروسي، على خلفية تصريحاته الأخيرة لمجلة «نيوزويك» الأميركية، بشأن الاتفاق النووي، وربط مستقبله برد إيران بشفافية على أسئلة الوكالة بشأن «أنشطة نووية غير معلنة». وقال غريب آبادي، وفق ما أورده التلفزيون الإيراني، إنّ تصريحات غروسي «تغلق الطريق أمام نجاح أي مبادرات لاحقة للمدير العام».

«العدالة والتنمية» يجدد الثقة بأردوغان

جدد حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا، أمس الأربعاء، ثقته بالرئيس رجب طيب أردوغان، وأعاد انتخابه رئيساً للحزب. وجاء ذلك في تصويت المندوبين بالمؤتمر العام السابع للحزب الذي جرى بالعاصمة أنقرة. وحصل أردوغان على كامل أصوات المندوبين البالغ عددهم 1428. وقال أردوغان، في كلمة له في المؤتمر، إن بلاده مصممة على «زيادة عدد أصدقائها وإنهاء حالات الخصومة في الفترة المقبلة وتحويل منطقتنا لواحة سلام». وأوضح: «سنواصل صياغة علاقاتنا مع جميع الدول بدءاً من الولايات المتحدة وحتى روسيا والاتحاد الأوروبي والعالم العربي بما يتماشى مع مصالح تركيا وتطلعات شعبنا». وأضاف أن «تركيا لا تملك ترف أن تدير ظهرها لا للغرب ولا للشرق». وبشأن الملفات الخارجية التي انخرطت فيها تركيا، أوضح «سنواصل جهودنا حتى تصبح سورية بلداً يديره أبناؤها بمعنى الكلمة ونقف إلى جانب شعبها»، مشيراً إلى أنه «أحبطنا المكائد التي حيكت بهدف إقصاء بلدنا وليبيا في البحر المتوسط، وسنواصل الوقوف بجانب الشعب الليبي». داخلياً، لفت الرئيس التركي إلى مسألة تعديل الدستور، قائلاً إن «الدستور الجديد المرتقب سيكون من صنع الشعب بشكل مباشر، وليس من صنع الانقلابيين».

(الأناضول)

الانتخابات الإسرائيلية: تراجع معسكر نتنياهو

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أظهرت النتائج الرسمية غير النهائية لانتخابات الكنيست الـ24، والتي جرت أول من أمس الثلاثاء، بعد فرز 97 في المائة من الأصوات، أمس الأربعاء، حصول المعسكر الداعم لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على 59 مقعداً، بينما المعسكر المناوئ له على 56 مقعداً. وبحسب النتائج المرحلية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية، حصل حزب الليكود على 30 مقعداً، «يش عتيد» على 18 مقعداً، و«شاس» على 9 مقاعد، و«يهدوت هتوراة» على 7 مقاعد، و«كاحول لفان» على 8 مقاعد، وحزب العمل على 7 مقاعد، و«يمينا» على 7 مقاعد، و«يسرائيل بيتنو» على 6 مقاعد، و«القائمة المشتركة» على 6 مقاعد، و«الصهيونية الدينية» على 6 مقاعد، و«تكفا حداشا» على 6 مقاعد، و«ميرتس» على 5 مقاعد و«القائمة الموحّدة» على 5 مقاعد مع تمكنها من تجاوز نسبة الحسم. وأعلن رئيس القائمة النائب منصور عباس، في مقابلات مع القنوات الإسرائيلية المختلفة، أن القائمة مستعدة للتعاون والتفاوض مع المعسكرين بما في ذلك الليكود بقيادة نتنياهو. وجرى فرز أكثر من 3,86 ملايين من أصل 4,42 ملايين من أصوات أصحاب حقّ الاقتراع الذين شاركوا بالانتخابات، علماً أن النسبة العامة للمشاركة بالانتخابات بلغت 67,2 في المائة.

شرق غرب

قصف إسرائيلي على غزة

قصفت طائرات حربية إسرائيلية، فجر أمس الأربعاء، موقعين عسكريين لحركة «حماس» في مدينتي غزة ودير البلح وسط قطاع غزة، وذلك بعد ساعات من إعلان الاحتلال سقوط صاروخ في مدينة بئر السبع المحتلة. واستهدفت الطائرات موقعاً لـ«حماس» غربي مدينة غزة بعدد من الصواريخ، فيما استهدفت نقطة للضبط الميداني التابع للحركة شرقي دير البلح، من دون تسجيل وقوع إصابات في صفوف المواطنين الفلسطينيين.

(العربي الجديد)

اعتقالات للاحتلال في الضفة

نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، حملة اعتقالات في الضفة الغربية، طاولت 22 فلسطينياً، بينهم قياديان في حركة «حماس». وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اعتقلت القيادي في «حماس»، الشيخ جمال الطويل، من منزله في حي أم الشرايط في مدينة البيرة، بعد أقل من أسبوعين من الإفراج عنه من سجونها، كما اعتقلت القيادي في الحركة، باجس نخلة وابنه معروف، من مخيم الجلزون شمال رام الله، بالإضافة إلى عددٍ من المواطنين والأسرى المحررين.

(العربي الجديد)

السيسي: المياه قضية أمن قومي لمصر

قال الرئيس عبد الفتاح السيسي (الصورة)، أمس الأربعاء، إن قضية المياه بالنسبة للشعب المصري «تعد مسألة أمن قومي»، وذلك في معرض حديثه عن أزمة سدّ النهضة مع إثيوبيا. وأضاف السيسي، خلال لقائه رئيس بوروندي، إيفاريست ندايشيمي، في قصر الاتحادية، أنه «لا بد من التمسك بحقوقنا المائية»، موضحاً أن ذلك يأتي «من خلال اتفاق قانوني يضمن قواعد واضحة لعملية ملء وتشغيل» السد.

(العربي الجديد)

«طالبان» ترفض مقترح الانتخابات المبكرة

رفضت حركة «طالبان»، أمس الأربعاء، مقترحاً للرئاسة الأفغانية جرى تداوله أخيراً، حول إجراء انتخابات مبكرة تشارك فيها الحركة وأطراف أفغانية أخرى، على أن يمتنع الرئيس الأفغاني أشرف غني عن الترشح فيها. وقال المتحدث باسم الحركة، ذبيح الله مجاهد، إن «طالبان لن تخوض انتخابات كما أشير إليها في مقترح الحكومة»، معتبراً أن التجارب السابقة أثبتت أن العمليات الانتخابية كانت «فاشلة ومزورة وملفقة».

(العربي الجديد)

بلينكن يحضّ أنقرة على التخلي عن «إس 400»

حضّ وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن (الصورة)، أمس الأربعاء، تركيا على التخلّي عن منظومة الصواريخ الروسية «إس 400»، وذلك خلال اجتماع وزاري لحلف شمال الأطلسي في بروكسل. وذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن بلينكن «حضّ تركيا على عدم الاحتفاظ» بـ«إس 400». في المقابل، أوضح وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو لبلينكن أن صفقة شراء «إس 400» تمت وانتهى الأمر، لافتاً إلى إمكانية تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين البلدين بهذا الخصوص.

(فرانس برس)

خاص

يبرز الاهتمام الفرنسي والإيطالي جليّاً في الإسراع في التواصل مع السلطة الجديدة في ليبيا، حيث يعتبر هذا البلد البوابة الرئيسية لأفريقيا، وسط عدد من التحديات الشائكة، تعتزم هذه السلطة بحثها في عدد من عواصم القرار، ومنها أنقرة وموسكو

أعلن ماكرون خلال لقاء المنفي إعادة فتح سفارة بلاده في طرابلس (Getty)

الحراك الليبي

زحمة زيارات للمنفي... والقاهرة تسعى لجمع الدبيبة وحفتر

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

بالتوازي مع خطواتها الثابتة داخلياً لتسلم مهماتها رسمياً، تعمل السلطة الجديدة في ليبيا، المنتخبة من ملتقى الحوار السياسي في 5 فبراير/ شباط الماضي، على الاستفادة من الزخم الدولي تجاه الحلّ في هذا البلد، والترحيب الدولي الجامع بها، لنسج خيوط التواصل مع عدد من عواصم القرار، المعنية والمنخرطة بالشأن الليبي، لحلحلة عدد من الملفات الشائكة، ودعم أجندتها التي يجب أن تفضي إلى انتخابات عامة مرتقبة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وفي هذا الإطار، يقوم رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي بزيارة إلى القاهرة، التي وصل إليها أمس، بعد زيارة إلى فرنسا، هي الأولى له إلى الخارج، حيث التقى الرئيس إيمانويل ماكرون، أول من أمس الثلاثاء. وفيما يعتزم المنفي أيضاً زيارة تركيا وروسيا قريباً، بدت الدول المعنية بالشأن الليبي، بدورها، في سباق لتمتين التواصل مع السلطة الليبية الجديدة، وذلك بعد دعمها لمدة طويلة أحد أفرقاء الحرب في هذا البلد. وفي هذا السياق، أعلن رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي، أمس، عزمه على زيارة ليبيا في مطلع إبريل/ نيسان المقبل، على أن تكون هذه الزيارة الأولى الخارجية له منذ توليه منصبه في فبراير الماضي، مؤكداً أمام برلمان بلاده أن «السياسة الخارجية لحكومته هي دعم حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا بهدف إجراء انتخابات في مطلع ديسمبر». وكان وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو أول وزير أوروبي يلتقي قادة السلطة الجديدة في طرابلس، حيث التقى المنفي ورئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة، الأحد الماضي. علماً أن الدبيبة كان قد زار القاهرة، الشهر الماضي، فيما زار الرئيس التونسي قيس سعيّد طرابلس الأسبوع الماضي.

وبدأ المنفي، أمس، زيارة إلى القاهرة تستغرق يومين، يلتقي خلالها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لبحث ملفات التعاون وجهود القاهرة لدعم السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا. وتأتي الزيارة بعد يومين من وصول رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح إلى العاصمة المصرية، حيث التقى رئيس جهاز الاستخبارات العامة اللواء عباس كامل. وكشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، أن التحركات التي تقودها القاهرة حالياً تتضمن السعي لترتيب لقاء مشترك بين الدبيبة وقائد مليشيات شرق ليبيا خليفة حفتر لإنهاء حالة الجمود والتوتر بينهما. وأوضحت المصادر أن المساعي المصرية تتضمن مشاورات بشأن مستقبل حقيبة الدفاع في حكومة الدبيبة، والتي لا تزال في عهدته «مؤقتاً». وبالتوازي، أكدت المصادر ذاتها أن وفداً أمنياً مصرياً من اللجنة المعنية بالملف الليبي، التابعة لجهاز الاستخبارات، بقيادة رئيس اللجنة اللواء أيمن بديع، بدأ زيارة إلى طرابلس لبحث عدد من الملفات المشتركة المتعلقة باتفاقات جرت في القاهرة بين الدبيبة والسيسي. ومن المقرر أن يبحث الوفد ترتيبات عودة العمالة المصرية بشكل رسمي إلى ليبيا، والإجراءات المتعلقة بإعادة فتح السفارة المصرية في طرابلس والقنصلية في بنغازي، وملفات اقتصادية أخرى وسط استعجال القاهرة الشروع في تنفيذ مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية مع ليبيا.

> يعتزم المنفي زيارة أنقرة وموسكو في وقت قريب
>
> شدّد ماكرون على ضرورة انسحاب المرتزقة الأجانب

وكان المنفي قد أنهى، أول من أمس، زيارة لفرنسا استمرت يوماً، بدعوة من ماكرون كان قد وجهها إليه فور انتخابه. وأوضحت مصادر مقربة من السلطة الليبية الجديدة لـ«العربي الجديد»، أن الملف الأمني كان على رأس أجندة اللقاء في الإليزيه، مشيرة إلى أن الجانب الفرنسي أبلغ المنفي استعداد باريس للتجاوب مع مساعي السلطة الجديدة في ليبيا في شأن خفض تأثير الأطراف الخارجية في البلاد، ورغبة باريس في التعامل مع سلطة ليبية لا تنحاز لأي طرف أجنبي، في إشارة إلى تركيا. وأعلن ماكرون، الذي استقبل المنفي ونائبه موسى الكوني، أن فرنسا ستُعيد فتح سفارتها في طرابلس، والتي كانت قد أغلقت عام 2014، الإثنين المقبل، مطلقاً الضوء الأخضر لعودة السفيرة الفرنسية إلى ليبيا بياتريس لو فرابيه دو هيلين، لاستكمال مهماتها من طرابلس بدلاً من تونس. ووعد ماكرون بأنّ «دعم فرنسا لن يكون مجرّد دعم كلامي أو ظاهري، بل دعماً كاملاً»، مضيفاً «ندين لليبيا والليبيين بعقد من الفوضى» بعد تدخّل حلف «الناتو» في هذا البلد لدعم حراكه الثوري للتخلص من نظام معمر القذافي. وحذّر من أنه «إذا لم يتحقق الاستقرار والسلام في ليبيا، وإذا لم يتم القضاء على المنظمات الإرهابية والمهربين، فلن يكون هناك سلام في ليبيا، ولا في الشرق الأوسط ولا في شرق المتوسط ولا في منطقة الساحل، ولا في أفريقيا». كما شدّد ماكرون على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق وقف النار في ليبيا، وإجراء الانتخابات في نهاية 2021». وإذ أكد أنه سيلتقي الدبيبة قريباً، أعلن أن بلاده ستطرح الملفّ الليبي على الطاولة خلال القمة الأوروبية المرتقبة اليوم، الخميس، واصفاً هذا الملفّ بالهائل، والذي يحتاج إلى توافق أوروبي. وموجهاً رسالة في أكثر من اتجاه، شدّد ماكرون على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية الموجودة في ليبيا، مشيراً تحديداً إلى «القوات التركية والروسية» لأنّ «القوات المسلحة الليبية هي المولجة بحفظ أمن» ليبيا.

إلى ذلك، أكدت المصادر الليبية عزم المنفي على زيارة أنقرة قريباً، برفقة الدبيبة، قبل إجراء زيارة ثالثة لموسكو. ووفقاً للمصادر، فإن الرجلين قطعا شوطاً في الاتصالات مع أنقرة بشأن ضبط المعاهدة الأمنية الموقعة بينها وبين حكومة «الوفاق» السابقة. وأكدت المصادر أن زيارة تركيا تأتي بهدف الترتيب النهائي للاتفاقية وحصرها في التدريب وتقديم الخبرة في المجالين الأمني والعسكري، كما أكدت أن الزيارة ستناقش بدء سحب المقاتلين السوريين من معسكرات ليبية جوّاً عبر تركيا، مشيرة إلى أن المنفي مهّد لذلك في باريس، حيث شرح أهمية الاتفاق البحري مع تركيا بالنسبة لبلاده. وأمس، جدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التشديد على دور بلاده في دعم قوات «الوفاق»، وعلى أهمية الاتفاق الأمني الموقع معها.

وفي اتجاه موسكو، أكدت المصادر أن الزيارة ستتركز على بحث رفع مستوى التعاون الاقتصادي، ومسألة مرتزقة «فاغنر» الموجودين في مواقع عسكرية ليبية عدة.

عودة «المستشار»

ذكرت مواقع فرنسية، أمس الأربعاء، أن الرئيس إيمانويل ماكرون أعاد مستشاره حول ليبيا، بول سولير، للعمل معه حول الملف الليبي بعد إبعاده عن المنصب العام الماضي. ويأتي ذلك فيما تبحث واشنطن تعيين مبعوث خاص لها إلى ليبيا، بعدما كانت إيطاليا قد اختارت باسكال فيريرا مبعوثاً لها.

الحدث

دعم قطري للعراق: تفعيل اللجنة المشتركة

رحب وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، من بغداد، بدعوة رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي إلى إجراء حوار وطني بين جميع القوى العراقية

بغداد ـ **براء الشمري**

حضرت العلاقات القطرية العراقية إلى جانب التطورات في المنطقة، خلال زيارة نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس الأربعاء، إلى بغداد، وسط تأكيد الدوحة حرصها على دعم أمن واستقرار وسيادة العراق، والتوجه إلى تفعيل اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

والتقى وزير الخارجية القطري بكل من الرئيس العراقي برهم صالح، ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وذكرت وكالة الأنباء القطرية «قنا» أن وزير الخارجية القطري سلّم رسالة خطية من أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى صالح تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتطويرها، فيما أشار بيان رئاسي عراقي إلى أن الرسالة تضمنت دعوة رسمية إلى صالح من أجل زيارة الدوحة. وبحسب البيان، تضمن اللقاء بين الرئيس العراقي ووزير الخارجية القطري «بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيزها، خدمة للمصالح المشتركة للشعبين الشقيقين، إضافة إلى تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية ذات العلاقة».

وأكد صالح، خلال اللقاء، بحسب بيان الرئاسة، أن «أمام دول المنطقة مسؤولية كبيرة في تجاوز الأزمات والتوترات، عبر تنسيق الجهود لدعم الحوار والدفع بمسارات الحل السياسي في تسوية المشاكل فيها، والعمل على تثبيت دعائم الاستقرار الإقليمي ومواجهة الإرهاب والفكر المتطرف، ودعم فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والتنمية». وأشار إلى أن «ضمان أمن واستقرار العراق وسيادته يمثل مرتكزاً أساسياً ومصلحة مشتركة لأمن واستقرار كل المنطقة ومصالح شعوبها». ونقل البيان عن الشيخ محمد تأكيده على «دعم قطر للعمل المشترك مع الأطراف الإقليمية والدولية لحفظ أمن المنطقة واستقرارها»، وكذلك حرص الدوحة على «دعم أمن واستقرار وسيادة العراق، وتعزيز التعاون الثنائي المشترك في مختلف المجالات». كذلك بحث الوزير القطري مع رئيس الوزراء العراقي العلاقات الثنائية بين البلدين وآخر مستجدات المنطقة، مجدداً التأكيد على وقوف دولة قطر إلى جانب جمهورية العراق الشقيقة لتحقيق الاستقرار والازدهار. كما رحب بدعوة الكاظمي إلى إجراء حوار وطني بين جميع القوى السياسية العراقية، بحسب ما أوردت وكالة «قنا». من جهة ثانية، أوضح وزير الخارجية القطري، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره العراقي فؤاد حسين، أن اللجنة المشتركة بين البلدين ستعقد اجتماعاتها قريباً. وقال «عقدنا لقاءات مثمرة مع رئيسي الجمهورية والوزراء».

وأعلن وزير الخارجية القطري أنه تم بحث كيفية تنمية العلاقات بين البلدين، لافتاً إلى الاتفاق على تفعيل لجنة التعاون الاقتصادي. وأشار إلى وجود فرصة مهمة جداً لدعم استقرار العراق، وتقديم المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على الشعب العراقي، مؤكداً وجود توافق في وجهات النظر بين قطر والعراق بشأن الوضع الإقليمي. من جهته، قال حسين «نعمل على تفعيل اللجنة المشتركة العراقية القطرية الخاصة بالقضايا الاقتصادية».

> أعلن الوزير القطري وجود فرصة مهمة لدعم استقرار العراق

سلّم وزير الخارجية القطري صالح رسالة من أمير دولة قطر (مرتضى سوداني/الأناضول)

وقال مسؤول في وزارة الخارجية العراقية، لـ«العربي الجديد»، إن «الزيارة تأتي استكمالاً لزيارة وزير الخارجية العراقي إلى الدوحة، وإكمال الملفات التي تم بحثها». وأكد أن «بغداد تنظر بأهمية بالغة إلى زيارة الوزير القطري، وتأمل أن تسهم في تطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين على مختلف الصعد».

وكان وزير الخارجية العراقي أجرى، منتصف الشهر الحالي، زيارة إلى الدوحة، جرى خلالها مناقشة عدد من القضايا المشتركة التي تهم الجانبين. وذكرت وزارة الخارجية العراقية، في بيان وقتها، أن حسين بحث مع أمير دولة قطر، ومسؤولين قطريين آخرين، العلاقات بين البلدين، وكيفية خلق فرص الاستثمار في المرحلة المقبلة، فضلاً عن الأوضاع الأمنية، والتأكيد على ضرورة البدء بالعمل باتجاه خلق المبادرات الجماعية للحفاظ على أمن دول المنطقة، وإيجاد الأُطر الحوارية الصحيحة والممكنة للوصول إلى الأهداف المرجوة. كما وجّه حسين، خلال زيارته الدوحة، دعوة للشركات القطرية من أجل العمل في العراق على مختلف الأصعدة. وكان وزير الخارجية القطري زار بغداد، منتصف يناير/كانون الثاني 2020، بهدف إرساء التهدئة في المنطقة، عقب اغتيال واشنطن لقائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني، في الثالث من الشهر ذاته، قرب مطار بغداد الدولي. وأكد، بعد اجتماع مع صالح ومسؤولين عراقيين وقتها، حساسية الوضع.

إضاءة

تضع التعيينات الجديدة بالمحكمة الاتحادية العليا في العراق النهاية لـ15 عاماً من تولي مدحت المحمود رئاسة هذه المحكمة، كانت مليئة بالأزمات والاتهامات بالانحياز التي طاولته

استبدال مدحت المحمود

تعيين هيئة جديدة للمحكمة الاتحادية العليا في العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

أعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق، أمس الأربعاء، عن اختيار رئيس ونائب رئيس جدد للمحكمة الاتحادية العليا في البلاد. ويأتي ذلك بعد إقرار البرلمان الخميس الماضي، تعديل قانون المحكمة الاتحادية، والذي يوجب اختيار رئيس وأعضاء جدد للمحكمة التي يتوقع أن تكون أولى مهامها الجديدة، هي المصادقة على نتائج الانتخابات البرلمانية المقرر إجراءها في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

وبحسب بيان مقتضب صدر عن مجلس القضاء الأعلى، فقد عقد كل من رئيس مجلس القضاء فائق زيدان، ورئيس المحكمة الاتحادية العليا مدحت المحمود ورئيس الادعاء العام سالم محمد نوري ورئيس هيئة الإشراف القضائي جاسم محمد عبود، اجتماعاً أمس الأربعاء نتج عنه اختيار رئيس ونائب الرئيس وعدد من أعضاء المحكمة الاتحادية العليا». وبحسب البيان الذي لم يذكر أسماء رئيس أو أعضاء المحكمة الذين تم اختيارهم، فإنه سيتم إرسال التشكيل الجديد للمحكمة الى رئيس الجمهورية برهم صالح، لإصدار المرسوم الجمهوري بتعيينهم في مناصبهم».

وفي بيان منفصل، أشار الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى في العراق إلى تكريم رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا بمناسبة قرب إحالتهم على التقاعد، في تأكيد آخر على أن القاضي مدحت المحمود الذي يشغل المنصب منذ عام 2005، تم اختيار بديل عنه، بعد سنوات من إثارته الجدل بسبب أدائه.

ومنذ عام 2005، يستقر مدحت المحمود (85 عاماً) في منصب رئيس المحكمة الاتحادية، الذي أقر تحت سلطة الاحتلال الأميركي ورئاسة إياد علاوي للحكومة العراقية المؤقتة آنذاك. وعُيّن المحمود بعد احتلال العراق عام 2003، بنحو 3 أشهر في منصب رئيس محكمة التمييز، ومن ثمّ رئيس مجلس القضاء الأعلى. ولكن مع استمرار سلطة الاحتلال المؤقتة بإصدار أوامرها خلال المرحلتين المؤقتة والانتقالية، تمّ تشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا، على أن يكون رئيسها هو رئيس مجلس القضاء الأعلى، وهو ما جعل المحمود ينسلم المنصب بشكل تلقائي عام 2005.

وخلال أكثر من 15 عاماً من وجود المحمود في منصب رئيس المحكمة الاتحادية، وقعت مشاكل وأزمات سياسية كبيرة، واجه المحمود فيها اتهامات مباشرة وغير مباشرة، بالانحياز السياسي لطرف دون آخر، خصوصاً لصالح رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، من خلال إصدار مذكرات قبض بحق خصوم سياسيين أو تعطيل ملفات وقضايا فساد مختلفة عبر صلاحياته. لكن أبرز الأزمات التي خلفها المحمود كانت عام 2010، عقب قراره تقديم تفسير جديد للنص الدستوري المتعلق بالكتلة الكبرى داخل البرلمان التي يحق لها تشكيل الحكومة. إذ أدى فوز قائمة إياد علاوي بالانتخابات إلى تقديم المحمود تفسيراً دستورياً يقول إنّ الكتلة التي يحق لها تشكيل الحكومة، هي الكتلة الكبرى التي تنجح في جمع أكبر عدد مقاعد بالجلسة الأولى من انعقاد البرلمان، وليس تلك التي تفوز بأكبر عدد من الأصوات في الانتخابات. وهو ما انتهى فعلياً، بحرمان علاوي من حق تشكيل الحكومة، والإبقاء على المالكي رئيساً للوزراء لولاية ثانية، تسببت بأزمات داخلية كبيرة في العراق، وانتهت باجتياح تنظيم «داعش»، لمساحات واسعة من البلاد عام 2014.

هذه التفسير الذي عرف فيما بعد ببدعة مدحت المحمود، تسبب أيضاً بأزمة سياسية كبيرة بين، كتلتي «الفتح»، بزعامة هادي العامري، و«سائرون»، بزعامة مقتدى الصدر، في انتخابات عام 2018 الأخيرة. ولكن في النهاية، تقاربت وجهات النظر بوساطة إيرانية، ولدت عنها حكومة عادل عبد المهدي التي استقالت لاحقاً بفعل اندلاع تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول عام 2019.

وبحسب القانون الجديد للمحكمة الاتحادية العليا في البلاد، والتي خولها الدستور فض النزاعات القانونية بين الرئاسات الثلاث، ونقض القوانين والتشريعات المتعارضة مع الدستور، وإلغاء القرارات غير المتوافقة مع الدستور أيضاً، والتصديق على نتائج الانتخابات، تم اختيار رئيس وأعضاء جدد للمحكمة الاتحادية. وبحسب أحد أعضاء اللجنة القانونية في البرلمان، فإنّ «التأثير السياسي سيكون حاضراً في توزيع مناصب أعضاء المحكمة على الأحزاب والكتل السياسية».

> واجه المحمود اتهامات بالانحياز السياسي إلى طرف دون آخر
>
> المحمود كان يعمل على تأخير بعض القضايا والبتّ بها

في السياق، اعتبر النائب المستقل في البرلمان العراقي، باسم خشان، القضاء في العراق بأنه «قضاء مواءمة، إذ غالباً ما يتدخّل من أجل وضع حلول وسط ترضي الأطراف السياسية والمتصارعين في الحكومة، وتحديداً في ما يتعلق بالمشاكل بين بغداد وأربيل، إضافة إلى تفسيرات دستورية مثل مفهوم الكتلة الكبرى». وأضاف أنّ «المحكمة الاتحادية عانت كثيراً في السابق من النفوذ السياسي، وهذا الأمر تسبب بمشاكل لها مع مجلس القضاء الأعلى، وهو ما أثر على عمل الدولة. وقد اعترف بذلك كثير من السياسيين من ضمنهم هادي العامري، الذي أكد مرة أنّ الكتل السياسية تضغط على القضاء، من أجل تمرير بعض القرارات القضائية المرتبطة بمصالح الأحزاب. ولكن بطبيعة الحال، فإنّ مدحت المحمود يعتبر من القضاة العراقيين البارزين، وله مكانة مهمة في تاريخ القضاء العراقي».

من جهته، أشار السياسي العراقي وائل الحازم، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «مدحت المحمود كان يعمل على تأخير بعض القضايا والبتّ بها، وذلك في سبيل حلها سياسياً لا قضائياً. وبالتالي، هذا الأمر يشرح آلية عمله خلال السنوات الماضية، كونه لم يقبل بأن تشتبك القوى السياسية فيما بينها، وكان دائماً ينتظر الحلول السياسية كي يصل إلى حلول قضائية، وهذا الأمر كان واضحاً في مواقف المحكمة الاتحادية من مفهوم الكتلة الكبرى».

بدوره، أشار الخبير القانوني البارز في العراق، طارق حرب، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «التعديل الأخير الذي أجري على قانون المحكمة الاتحادية عبر البرلمان العراقي، يمنح أربع جهات قضائية صلاحية تحديد أسماء رئيس المحكمة الاتحادية والأعضاء الثمانية؛ وهي المحكمة الاتحادية نفسها ومجلس القضاء الأعلى والادعاء العام والإشراف القضائي، وكل هذه الجهات تستقر في مبنى واحد هو مبنى مجلس القضاء».

وأوضح حرب أنّ «الكتل السياسية والأحزاب العراقية شهدت خلال الفترة الماضية خلافات فيما بينها بشأن تعديل قانون المحكمة الاتحادية، كونها حريصة على أن يكون لها موطئ قدم في المحكمة».

شرق غرب

«طباخ بوتين» يطلب وقف ملاحقته

طلب رجل الأعمال الروسي يفغيني بريغوجين، المقرّب من الرئيس فلاديمير بوتين، من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي («أف بي آي») إسقاط الملاحقات في حقه والمكافأة المقدمة في مقابل توقيفه، البالغة قيمتها 250 ألف دولار. وجاء في الرسالة التي وجهها بريغوجين المعروف بـ«طباخ بوتين»، مساء أول من أمس الثلاثاء، إلى مدير الشرطة الفدرالية الأميركية كريستوفر راي، أن الملاحقة «تنتهك الكثير من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان».

(فرانس برس)

ميانمار: الانقلابيون يُفرجون عن مئات المعتقلين

أطلقت سلطات الانقلاب العسكرية في ميانمار، أمس الأربعاء، سراح أكثر من متظاهر من بين الذين اعتقلوا أثناء حملة قمع وحشية ضدهم. وأفاد شهود، كان من بينهم بعض محامي السجناء، بأن 15 حافلة مكتظة بالسجناء شوهدت تغادر سجن إنسين في رانغون. وقال مسؤول كبير في السجن لوكالة فرانس برس، طالباً عدم كشف هويته: «أطلقنا (الأربعاء) سراح 360 رجلاً و268 امرأة» من السجن.

(فرانس برس، رويترز)

واشنطن تؤكد إجراء بيونغ يانغ تجارب صاروخية

أعلن البيت الأبيض، مساء أول من أمس الثلاثاء، أن كوريا الشمالية أجرت، يوم الأحد الماضي، تجارب لصواريخ قصيرة المدى. وأوضح مسؤولون أميركيون أن الصواريخ التي تم اختبارها لا تندرج ضمن نطاق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لردع كوريا الشمالية عن برنامج أسلحتها النووية، من دون تقديم مزيد من التفاصيل.

(الأناضول)

الغلاف

تتعقّد الخلافات بين إثيوبيا والسودان، ولا سيما في ما يتعلّق بأزمتي الحدود وسد النهضة، في ظلّ انسداد الأفق السياسي والدبلوماسي وهو ما يجعل العلاقة بين الطرفين مفتوحة على الاحتمالات كلها

العلاقات السودانية ـ الإثيوبية نحو الأسوأ

خلافات الحدود وسد النهضة بلا حلول

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تشهد العلاقات السودانية الإثيوبية تردياً مستمراً منذ نحو 5 أشهر، جراء التوتر الأمني على الحدود، والتصعيد السياسي والدبلوماسي، والتراشق الإعلامي اليومي. وعلى الرغم من أنّ البعض لا يستبعد أن يقود كل ما يجري إلى حرب بين البلدين خصوصاً عندما تتحسن الأوضاع الداخلية في أي من بلد، إلا أنّ التصريحات الرسمية السياسية لا تزال، أقله، تتمسك بالحوار كسبيل لحل الأزمة. وهو ما أبلغه رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، لمفوضة الشراكة الدولية بالاتحاد الأوروبي، غوتا أوربلاتين، في اتصال هاتفي الإثنين الماضي، أكد خلاله أنّ السودان لم يتسبب في الأزمة الحدودية مع إثيوبيا، وأن الحوار هو السبيل الوحيد لحل الأزمة. وطبقاً لبيان أصدره مكتب حمدوك، اشترط رئيس الوزراء، خلال المكالمة الهاتفية، «وضع العلامات والترسيم الكامل على الأرض للحدود، التي لم تكُن يوماً محل نزاع». كما أكد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، بدوره، خلال جلسة في البرلمان الإثيوبي أول من أمس الثلاثاء، أنّ بلاده «لا تريد حرباً مع السودان».

وكان التوتر الحدودي قد بدأ في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي وتصاعد في الأشهر التالية، وذلك عقب تمكّن الجيش السوداني من استعادة 90 في المائة من أراضي منطقتي الفشقة الكبرى والصغرى بشرق البلاد من السيطرة الإثيوبية، في عملية إعادة انتشار للجيش السوداني هي الكبرى منذ عقود على الحدود. وحسب رواية الخرطوم، فإن منطقتي الفشقة الكبرى والصغرى هما أراض سودانية، بموجب اتفاقية تم توقيعها بين البلدين عام 1902، وتمددت فيها إثيوبيا إبان نظام الرئيس السابق عمر البشير، عبر وسيلتين مختلفتين؛ أولاهما، التغول المباشر في عمق 9 إلى 22 كيلومتراً بأراضي المنطقة، بعد إخلائها في عام 1995 من قبل الجيش السوداني، الذي كان مشغولاً في ذلك الحين بعدد من الحروب الداخلية في جنوب البلاد وشرقها. أما الوسيلة الثانية، فتمثلت بدخول مئات المزارعين الإثيوبيين إلى المنطقة، وزراعتها بمحاصيل مثل الذرة والسمسم وغيرهما، وذلك باستئجار الأرض من المزارعين السودانيين، أو أخذها عنوة تحت حماية مليشيا الشفتة، شبه الرسمية والتابعة لإقليم أمهرا المتاخم للحدود السودانية.

وبعد أن أكملت إثيوبيا سيطرتها على المنطقة، بات إقليم أمهرا يعتمد عليها كلياً في غذائه، وبالتالي زاد التمسّك الإثيوبي بها. ومع أي احتجاج سوداني على ذلك الاستغلال والتغوّل، ترد أديس أبابا بتحميل المسؤولية لمليشيا الشفتة، من دون أن تفصح عن نواياها الحقيقية في ضم المنطقة إليها. لكن هذه المرة، وبعد تحركات الجيش السوداني، تحدثت أديس أبابا بشكل صريح وواضح عن ملكيتها للأرض وأحقيتها فيها، وأعلنت عدم اعترافها باتفاقية عام 1902 التي يستند إليها السودان، باعتبارها «وثيقة استعمارية». وعدّت إثيوبيا انتشار الجيش السوداني في المنطقة تغوّلاً على أراضيها، وتشريداً للمزارعين الإثيوبيين، وإتلافاً للأراضي الزراعية، محمّلةً السودان مسؤولية مقتل العشرات من المواطنين خلال العمليات العسكرية.

فشل الدبلوماسية الثنائية

ومنذ تفجّر الأزمة الأخيرة، ولمرتين فقط، حاول الطرفان تحريك الأدوات الدبلوماسية، لاحتواء القضية بشكل ثنائي. المرة الأولى كانت بزيارة قصيرة قام بها حمدوك إلى أديس أبابا في 13 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، برفقة عدد من المسؤولين في الأجهزة العسكرية والأمنية، إضافة لعدد آخر من الوزراء والمسؤولين في الدولة. وخرج حمدوك يومها من الزيارة خالي الوفاض، باستثناء اتفاقه مع نظيره الإثيوبي أبي أحمد على استئناف اجتماعات لجنة ترسيم الحدود المشتركة، في غضون أسبوع واحد من تاريخ الزيارة. وبالفعل، اجتمعت اللجنة في الخرطوم، يوم 23 ديسمبر، وبتمثيل دبلوماسي رفيع المستوى، إذ شارك في الاجتماع نائب رئيس الوزراء الإثيوبي، ديميكي ميكونين، الذي ترأس وفد بلاده، بينما ترأس وفد الجانب السوداني، وزير شؤون مجلس الوزراء، عمر بشير مانيس، وكانت هذه الخطوة الدبلوماسية الثانية بين الطرفين. وجرت تلك الاجتماعات في أجواء مشحونة ومتوترة، وتبادل الطرفان فيها الاتهامات، وخرجا في النهاية ببيان دبلوماسي خجول، أشارا فيه إلى توافق الوفدين على رفع موضوعات الخلاف لقيادة البلدين. وفي حقيقة الأمر، لم ترفع النتائج لقيادات البلدين ولم تتقدم الملاحظات بعد ذلك قيد أنملة. بعدها تواصلت المناوشات على الحدود، وانقطع التواصل الدبلوماسي الثنائي نهائياً على جميع المستويات، وتوقفت الزيارات المتبادلة. وفي الأسبوع الأخير من شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، عاد السفير الإثيوبي في الخرطوم، بيتال أميرو، إلى بلاده للتشاور. وفي منتصف الشهر الماضي، استدعى السودان سفيره في أديس أبابا، جمال الشيخ، لمزيد من التشاور الداخلي، وهو عرف دبلوماسي، وشكل من أشكال الاحتجاج.

> حاول الطرفان لمرتين فقط تحريك الأدوات الدبلوماسية بينهما
>
> وصلت الحرب الإعلامية أخيراً بين الطرفين إلى مدى بعيد

تصاعد الحرب الكلامية

في الأسابيع الأخيرة، وصلت الحرب الإعلامية بين الطرفين إلى مدى بعيد، بصدور بيان عن الخارجية الإثيوبية كال الاتهامات للسودان، وقالت فيه إنّ الحكومة السودانية «تخدم أجندة طرف ثالث»، لم تسمّه، لكن أصابع الاتهام تتجه مباشرة ودون مواربة إلى مصر، التي تتصدر المعركة ضدّ سد النهضة الإثيوبي، وهي من أكثر المستفيدين من حدة الاستقطاب السوداني الإثيوبي. وذهب بيان الخارجية الإثيوبية أبعد من ذلك، عبر الإشارة إلى أنّ عسكر السلطة الانتقالية السودانية هم من يقودون العداء ضدّ إثيوبيا. وأثار البيان غضب الحكومة السودانية، التي سارعت عبر وزارة الخارجية لإصدار بيان مضاد، هو الأكثر حدة من بين كل ردود الفعل السودانية منذ بداية الأزمة. إذ اعتبرت الوزارة حديث إثيوبيا عن وجود طرف ثالث «اتهاماً للسودان بالعمالة»، واصفةً ذلك بـ«الإساءة والإهانة التي لا تغتفر». وأكدت أن «إثيوبيا لن تستطيع إنكار وجود طرف ثالث جانبها، هو الذي دخلت قواته مع قواتها المعتدية إلى الأرض السودانية»، من دون تسمية هذا الطرف. وأكدت الوزارة السودانية وحدة الشعب والسلطة؛ عسكراً ومدنيين، من أجل بسط سيطرة السودان على أراضيه. آخر الاتهامات الخطرة وردت على لسان مصادر رسمية سودانية، كشفت عن رصد الجانب السوداني نشر 3 آلاف جندي إثيوبي في اليومين الماضيين على الحدود مزودين بكافة أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة. كما لن يتراجع عن المناطق السودانية التي استعادها في الأشهر الماضية، وأنه يتحسب لأي عمل عدائي من إثيوبيا.

بدا التوتر بشأن الحدود مع استعادة الجيش السوداني أراضي الفشقة (أشرف شاذلي/فرانس برس)

مصالح حلفاء أبي أحمد

يعتمد رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، بشكل رئيسي، على قوات من عرقية أمهرا، سكان الإقليم المجاور لإقليم تيغراي، في حملته على الأخير. وينظر مسؤولون من أمهرا إلى منطقة الفشقة الحدودية مع السودان باعتبارها أرضهم، ما يزيد المخاوف من أنّ أبي أحمد سيكافح للإبقاء على مصالح حلفائه في المنطقة. وإلى جانب النزاع في تيغراي، تواجه الحكومة الإثيوبية الاتحادية اضطرابات أمنية في أقليمي بني شنقول-قمز وأوروميا.

فشل الوساطات

اللافت للنظر أنّ الحرب الكلامية تدور رحاها على الرغم من كثافة الوساطات التي أعلنت في وقت سابق، ولكن سرعان ما كانت تخبو. ومنها وساطة مبعوث الاتحاد الأفريقي، محمد الحسن ولد لبات، الذي أجرى قبل أسابيع مباحثات في الخرطوم مع المسؤولين السودانيين، لتقريب المسافة بين البلدين، وتهيئة المناخ لجلوسهما على طاولة التفاوض، لكنه لم يعلن عن شيء بعد ذلك. وهي النتيجة ذاتها التي اصطدمت بها وساطات أخرى، مثل وساطة جنوب السودان، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، والسعودية، والإمارات، إذ إنّ جميع هذه الوساطات لم تتخط نتائجها حاجز إبداء النوايا الحسنة من كلا البلدين. وربما تكون هناك حسنة وحيدة تحسب للاتحاد الأوروبي، وهي حرصه على الفصل بين الأزمة الحدودية، والحرب في إقليم تيغراي بشمال إثيوبيا، بما يمنع السودان من تقديم أي دعم لمقاتلي الإقليم في حربهم ضد الحكومة الفيدرالية.

تعثر الوساطات جاء نتيجة لاعتقاد الخرطوم بعدم وجود نزاع حدودي في الأصل، وتمسكها بوضع العلامات الحدودية على الأرض، طبقاً لاتفاقية 1902، وذلك كشرط مسبق قبل الجلوس على طاولة مفاوضات مع أديس أبابا، والتي بدورها اشترطت انسحاب الجيش السوداني من الأراضي التي وضع يده عليها منذ نوفمبر الماضي، للجلوس على طاولة التفاوض. لكن الشرط الإثيوبي وجد اعتراضاً قوياً من الجانب السوداني، وهو ما عبّر عنه رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، أثناء حديثه لضباط وجنود منطقة بحري العسكرية، يوم الأحد الماضي، إذ جزم بأنّ الجيش لن يتراجع عن المناطق السودانية التي استعادها في الأشهر الماضية، وأنه لا يخشى أي حل شعر الطرفان، أو أي منهما، بتحسس أوضاعه، أن تصل ذروة التصعيد بين البلدين مداها بإعلان الحرب.

سد النهضة ليس بعيداً

قبل سنوات، وعلى عكس الموقف المصري، كان هناك توافق نسبي بين السودان وإثيوبيا حول ملف سدّ النهضة الإثيوبي. فالحكومة السودانية لم تتردد في الإقرار بحق إثيوبيا في إنشاء السد، وقللت كثيراً من مخاطره، وأقنعت مصر في مارس/ آذار 2015 بالتوقيع على اتفاق المبادئ الذي أسس للمفاوضات الثلاثية الحالية، مع تعظيم المكاسب التي سيجنيها السودان من تشييد السد، سواء في مجال الزراعة أو الكهرباء، والحد من الفيضانات السنوية المدمرة. لكن في الجولات الأخيرة من المفاوضات الثلاثية بين السودان ومصر وإثيوبيا، وصلت الخرطوم لمرحلة اليأس في أي تنازلات يمكن أن تقدمها أديس أبابا عبر المفاوضات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي، لا سيما في ما يرتبط بمخاوفها الخاصة بشأن سلامة السدود السودانية بعد تشغيل سد النهضة، وقلقها من حجب أديس أبابا المعلومات والبيانات المتعلقة بتدفق المياه، ومن إقامة مشاريع مائية أخرى، ما يؤثر مستقبلاً على حصة السودان من المياه. كما اصطدم السودان برفض إثيوبيا التوقيع على اتفاق خاص بملء وتشغيل السد، وإصرارها على التوقيع على قواعد استرشادية غير ملزمة لها. وكل ذلك دفع الوفد السوداني للانسحاب من طاولة التفاوض، وتصنيف سد النهضة حال عدم التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم كأحد مهددات الأمن القومي، ومهدد كذلك لحياة 20 مليون شخص، يقطنون على ضفاف النيل. وينشط السودان هذه الأيام في الترويج لفكرة توسيع مظلة التفاوض بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ليضافوا إلى الاتحاد الأفريقي، على أن يكون لهم دور عملي في اقتراح حلول وسطية بشأن القضايا الفنية والقانونية المختلف عليها. وقد خاطب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك تلك الجهات رسمياً في هذا الصدد. وبحسب مصادر في وزارة الري والموارد، فإنّ السودان تلقى ردوداً إيجابية من الجهات الأربع. لكن أديس أبابا ترفض هذا التوجه. ومع تعقيدات مفاوضات سد النهضة، بدت الخرطوم، أخيراً، أقرب لموقف القاهرة، الساعية إلى نقل ملف السد إلى مجلس الأمن الدولي. كذلك ظهرت الخرطوم أكثر حماسة في ما يتعلق بالتصعيد الإعلامي والسياسي والدبلوماسي ضد إثيوبيا، ما زاد البرود في العلاقة بين البلدين، خصوصاً بإضافة توترات الحدود إلى ذلك. ومع انسداد الأفق السياسي والدبلوماسي واستمرار حالة التراشق الإعلامي، والتحشيد العسكري على الحدود، والتأزم في ملف سد النهضة، تصبح العلاقة بين السودان وإثيوبيا مفتوحة للخطر أكثر من أي وقت مضى. وبرأي مراقبين، فإنّ ما يؤجل موعد إعلانها هو الأوضاع الداخلية الهشة داخل كل بلد، إذ تنشغل إثيوبيا بالحرب في إقليم تيغراي، والحيلولة دون انهيار وحدة الشعب الإثيوبي، المعرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى. في المقابل، ينهمك السودان في بناء مرحلة انتقالية، تحفها المخاطر من كل جانب، ويشغله أكثر الانهيار الاقتصادي وتململ الشارع من الفشل الحكومي في إدارات الأزمات. ويُخشى في حال شعر الطرفان، أو أي منهما، بتحسس أوضاعه، أن تصل ذروة التصعيد بين البلدين مداها بإعلان الحرب.

بحث وساطة إمارا تية

قال مصدر دبلوماسي مصري إن الإمارات عرضت استضافة اجتماع ثلاثي بين وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا، أو سداسي بانضمام وزراء المياه، لمناقشة استئناف مفاوضات سد النهضة. وأضاف المصدر، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن مصر لا تزال تناقش مع السودان الموقف من الدعوة. وكانت الحكومة السودانية برئاسة عبد الله حمدوك (الصورة)، قد رحبت، الثلاثاء، «من حيث المبدأ» بمبادرة إماراتية للتوسط بين السودان وإثيوبيا بشأن التوتر الحدودي وأزمة سد النهضة.

حادثة قناة السويس تحيي 3 إشكاليات

يعيد تعطّل سفينة حاويات في قناة السويس وعرقلتها الملاحة في القناة، إلى الواجهة ثلاث إشكاليات أساسية تخص تعاطي النظام مع حوادث كهذه ومدى كفاءة الهيئة التي تدير القناة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تعيد حادثة جنوح السفينة «إيفر غيفن»، وهي حاملة حاويات عملاقة ومدارة بواسطة شركة الشحن التايوانية «إيفر غرين»، والتي أدت إلى تعطيل حركة الملاحة في قناة السويس لأكثر من ست وثلاثين ساعة، منذ صباح أول من أمس الثلاثاء، فتح ثلاثة ملفات مرتبطة بالسياسات العامة للنظام المصري والخسائر الضخمة التي يمكن أن تترتب على استمرار تلك السياسات، وعدم استجابة النظام لنداءات الإصلاح.

فمع التسليم بما ورد في بيان هيئة قناة السويس التابعة للحكومة المصرية، الصادر صباح أمس الأربعاء عن ظروف الحادثة، والذي جاء فيه أنه «وقع صباح الثلاثاء، ويعود بشكل أساسي إلى انعدام الرؤية الناتجة عن سوء الأحوال الجوية، نظراً لوقوع البلاد بعاصفة ترابية بلغت معها سرعة الرياح 40 عقدة (نحو 75 كيلومتراً في الساعة)، مما أدى إلى فقدان القدرة على توجيه السفينة ومن ثم جنوحها»، يظهر أن الهيئة برئاسة الفريق أسامة ربيع، القائد السابق للقوات البحرية المصرية، حافظت على صمت مطبق بشأن الحادثة لأكثر من أربع وعشرين ساعة. إذ كانت قد بدأت الهيئة خلال ذلك الوقت بالفعل محاولات قطر السفينة وتخفيف حمولتها، لكنها لم تقدم على إعلام العالم بما حدث، تاركة المجال لمتابعي شؤون النقل البحري والبحارة والعاملين بشركات النقل والسفن، لنشر الصور والمعلومات عن الحادثة على مواقع التواصل الاجتماعي منذ مساء الثلاثاء.

وتسبب صمت هيئة القناة أيضاً في التأخر اللافت لوسائل الإعلام العالمية والعربية في التعاطي مع الحدث، إذ امتنع مسؤولو الهيئة عن الرد على جميع اتصالات وسائل الإعلام ومراسلي الوكالات العالمية في مصر، حتى فجر أمس الأربعاء، عندما قال أحد المسؤولين بمقر الهيئة الرئيسي في محافظة الإسماعيلية، للصحافيين المصريين إنّ «النشر غير مسموح حتى الآن، وسنصدر بياناً في وقت لاحق».

ويتبين أولاً فشل النظام في التعامل الإعلامي مع مثل هذه الأزمات الكبرى، سواء كانت ترتبط فقط بالداخل المصري أم تخصّ قضايا عالمية، كسوق التجارة والنقل العالمي، الذي تمثّل فيه قناة السويس شرياناً رئيسياً، لا سيما أن الحدث تسبب في تعطيل مئات السفن العابرة وانعكس على أسعار البترول العالمية. ويتكرر بشكل دائم الصمت الرسمي المصري في القضايا الإشكالية، التي تتصوّر أجهزة النظام أنها ستسيء للدولة، خصوصاً في وقائع الاعتقال والتعذيب ووفاة المواطنين في الأقسام أو خلال المواجهات مع الشرطة. وارتباطاً بذلك، تكرر الصمت الإعلامي المصري على حدث وقع على الأراضي المصرية وكانت له تأثيراته الدولية، نظراً لصدور تعليمات سابقة من المخابرات العامة بعدم نشر أي أخبار سلبية عن قناة السويس والبنوك وغيرها من المؤسسات الاقتصادية المصرية. واضطرت الصحف والقنوات المصرية لانتظار البيان الرسمي وتصريحات رئيس الهيئة لقناة «إكسترا نيوز» المملوكة للمخابرات، ظهر أمس.

وعلى الرغم من أن العامين الأخيرين شهدا تعاملاً مغايراً من السلطات المصرية مع الهجوم السياسي والانتقادات الإعلامية والحقوقية، بالتباهي بالإصرار على السياسات محل الانتقاد من دون تكبد عناء تبريرها، وتجاهل المؤاخذات حتى من العواصم الكبرى، إلا أنه في حادثة كالتي وقعت في قناة السويس، تتبع مصر منهجاً منغلقاً قديماً نابعاً من تصورات تآمرية، بل وتعطي، بالصمت المنهج، مساحة لتداول الشائعات المتناقضة، وتراشق الاتهامات، بلغت حد تشكيك بعض الحسابات الموالية للسلطة في طبيعة الحادثة والزعم بأنها «مؤامرة على مصر».

> التزمت السلطات الصمت بشأن الحادث لأكثر من 24 ساعة

تعطلت حركة الملاحة في قناة السويس بسبب الحادثة (محمد الشاهد/فرانس برس)

الملف الثاني الذي فتحته الحادثة هو مدى كفاءة إدارة هيئة مرفقية دولية مهمة كقناة السويس، ومدى قدرتها على مواجهة مثل هذه الأزمات الوارد تكرارها، خاصة مع وجود عدد من الحقائق التي لم يكن يجوز تجاهلها في ظرف الحادثة تحديداً. فقبل ساعات من دخول السفينة الآتية من الصين للقناة، كانت هيئة الأرصاد المصرية قد حذرت من سوء الأحوال الجوية وانعدام الرؤية نظراً للعاصفة الترابية التي تضرب مصر منذ مساء الإثنين الماضي، إلا أنّ هيئة القناة لم تتخذ أي قرار بهذا الشأن، مما تسبب، وفقاً لليبان الصادر عنها، في تعطل الكهرباء وجنوح السفينة.

كما أن الهيئة لم تتخذ أي احتياطات خاصة لعبور السفينة العملاقة، التي تعتبر من أكبر عشر حاملات حاويات في العالم من حيث الحجم بطول 400 متر وعرض 60 متراً، ومن حيث الحمولة بقدرتها على استيعاب 220 طناً، علماً بسابقة تسببها في أزمة مشابهة في ميناء هامبورغ شمال ألمانيا عام 2019. ووفقاً لمصدر بمجلس الوزراء تحدث لـ«العربي الجديد»، أمس، بعد بيان الهيئة، فإنّ الأخيرة ستجري تحقيقاً حول ما إذا كانت السفينة قد دخلت القناة وهي تحمل وزناً أكبر من طاقتها من عدمه، إذ تشير المعلومات إلى أنّ حمولة السفينة تبلغ أكثر من 224 طناً، أي بزيادة 4 أطنان تقريباً عن أقصى استيعاب مسجل لها.

أما الملف الثالث المتعلق بالحدث، فيتمثل في مدى الكفاءة الشخصية لرئيس هيئة القناة أسامة ربيع (65 عاماً)، والذي عينه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رئيساً لهيئة القناة في أغسطس/آب 2019، خلفاً للفريق مهاب مميش. وشغل ربيع منصب نائب رئيس هيئة القناة 3 سنوات، بعد قضائه عاماً واحداً كقائد للقوات البحرية المصرية، لكن تعيينه جاء ليكرس انتماء رئيس الهيئة للقوات البحرية والخلفية العسكرية، على الرغم من مطالبات شرائح واسعة من العاملين بالهيئة بتغيير هذا التوجه، والعودة للاعتماد على أشخاص لديهم خبرة أكبر في التعامل مع النقل البحري المدني ومشاكله، كما كان الوضع حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي.

وقال مصدر مجلس الوزراء، إن السيسي ورئيس الوزراء مصطفى مدبولي يتابعان الحدث باهتمام بالغ، لكن الوقت مازال مبكراً للحديث عن اتخاذ قرارات بشأن ما حدث، وبشكل عام «سيتم انتظار نتيجة التحقيق الفني، خاصة بشأن الحمولة والقرارات التي كان يمكن للمرشدين اتخاذها».

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عصر أمس، نبأ بدء تعويم السفينة الجانحة، فيما ركزت هيئة القناة في إفاداتها الإعلامية على سير العمل بشكل طبيعي للسفن الآتية من البحر المتوسط، والتي تكدست طوال يومين تقريباً في البحيرات بالإسماعيلية في انتظار تحريك حاملة الحاويات «إيفر غيفن». وتعطلت السفينة بسبب اصطدامها بقاع القناة مما تسبب في جنوحها أفقياً، لتسدّ مجرى القناة بالكامل.

تحالف الضرورة بين الصين وروسيا بمواجهة أميركا وأوروبا

يفرض تصاعد انتقاد أميركا والاتحاد الأوروبي لروسيا والصين على خلفية عدد من القضايا الخلافية تقارباً متزايداً بين بكين وموسكو

ناصر السهلي

لم تكن زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال الأيام الماضية، إلى جنوب الصين للاجتماع بوزير خارجيتها وانغ يي، لمجرد تنسيق العلاقات التجارية بين الطرفين، في ظل توتر علاقتهما بالولايات المتحدة ودول أوروبية، ودخولها مرحلة جديدة من التصعيد في الأيام الأخيرة.

وقد لا تكون علاقة موسكو بالاتحاد الأوروبي أقل سوءاً من علاقتها بواشنطن. وإذا كان اعتقال المعارض الروسي أليكسي نافالني، وتَر علاقة بروكسل بالكرملين أخيراً، وفي حين كان ساكن البيت الأبيض السابق دونالد ترامب، يبدو أقل حماسة لمواجهة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن عهد الرئيس الديمقراطي جو بايدن، والذي لم يمض على حكمه سوى شهرين، يحمل سياسة مختلفة في الظاهر حيال سياسات موسكو، الباحثة هذه الأيام عن تحالفات جديدة في الشرق، لصد الضغوط التي تستشرفها مع الإدارة الأميركية الجديدة.

الأجواء الباردة بين القطبين، وإن كانت لا تذكر بالحرب الباردة حتى اللحظة، تزداد برودة مع اتهامات واشنطن للمرة الثانية، منذ 2016، بتدخل سيبراني روسي في الانتخابات الرئاسية، وما رافقهما من تقارير عن قراصنة برعاية الكرملين للتأثير في الديمقراطيتين الأميركية والأوروبية، والسعي، بحسب الأوروبيين، لشق الصفوف، بالتقرب المنسق مع اليمين القومي المحافظ والمتشدد لدى جيران موسكو في الغرب. والتهديدات الأميركية بفرض عقوبات على موسكو، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة تعانيها روسيا، واستفحال ما يراه الغرب «قمع الحريات والمعارضة»، وتأييد بوتين لزميله في بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو، لقمع انتفاضة الشارع، لا تخفف من استشعار أن حقبة «السمن والعسل» التي استمرت طيلة سنوات حكم دونالد ترامب ولت إلى غير رجعة.

أما بكين فتواجه أزمة حقيقية في علاقتها مع الغرب، الذي باتت ترتفع فيه أصوات غير مسبوقة في نقدها لسياستها تجاه أقلية الإيغور المسلمة. ولعله من اللافت عنونة السياسة والصحافة في دول أوروبية سياسة بكين في إقليم شينجيانغ بأنها «إبادة جماعية». وقضية الإيغور ليست هذه الأيام سوى واحدة من قضايا المواجهة بين الغرب وبكين، المتجسدة من كل انتقاد لسجلها الحقوقي، حتى أنها ذهبت، الثلاثاء الماضي، إلى فرض حظر دخول رئيس الوزراء الدنمركي الأسبق، والأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي «الناتو»، أندرس فوغ راسموسن، إلى أراضيها. ودانت بكين، أمس الأربعاء، «مضايقات ونفاق» الأوروبيين بعد استدعاء سفرائها في عدة دول، إثر العقوبات التي فرضتها بكين على برلمانيين ومنظمات أوروبية. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا شونينغ إن «الصين لا تقبل هذه الطريقة غير العقلانية من بعض الدول الأوروبية لاستدعاء سفرائها».

وتستعرض بكين، في أكثر من دولة أوروبية قوة موقفها الصناعي، الذي كشفته جائحة كورونا، لجهة ارتباط أنظمة صحية أوروبية بتوريد مستلزماتها عبر الصناعات الصينية، في محاولة لفرض تعتيم وعدم انتقاد لسياسات الصين في المجمل. وإلى جانب كوينهاغن، وجدت السياسة الصينية تعبيراتها في العلاقة مع برلين وامستردام واستوكهولم وبروكسل، وغيرها، في الوقت الذي استخدمت فيه «دبلوماسية كورونا» لإظهار قوتها الناعمة في العلاقة مع قادة آخرين في الاتحاد الأوروبي، في المجر وبولندا وجمهورية التشيك واليونان وإيطاليا، وهي ذات الدول التي يحاول الكرملين اللعب على تناقض ساساتها من معسكر اليمين القومي المحافظ مع عاصمة النادي الأوروبي، بروكسل. في السياق، تأتي زيارة لافروف والائتلاف بوانغ يي في قويلين، جنوبي الصين أمس الأول، حيث أطلق منها مسؤول دبلوماسية الكرملين دعوات إلى الابتعاد عن نظام الدفع الدولي بالدولار.

اعتبر لافروف أن على الصين وروسيا تعزيز استقلالهما التكنولوجي (Getty)

> تبحث موسكو عن تحالفات في الشرق لصد ضغوط إدارة بايدن

واعتبر لافروف أن على الشريكين الصيني والروسي «تعزيز استقلالهما التكنولوجي، والتحول إلى حسابات تجارية بالعملات الوطنية والعالمية البديلة عن الدولار الأميركي».

يعلم الكرملين أن واشنطن بصدد تصعيد الموقف، وربما فرض مزيد من العقوبات على شخصيات من الدائرة المحيطة ببوتين، وأن لقاء الاسكا، الصيني- الأميركي بأه بالفشل، مع طفو خلافات الجانبين إلى السطح. وعليه، تحاول الدبلوماسية الروسية استغلال كل ثغرة متعلقة باختلافات أوروبية داخلية، أو في علاقة واشنطن مع بكين، والظهور قوية وغير مكترثة بالعقوبات الأميركية المستمرة منذ بداية 2015، بعد أشهر من ضم القرم.

والترويج الروسي للانفصال عن أنظمة الدفع العالمية، الغربية، في نظام معاملات «سويفت»، بالتنسيق مع بكين، يأتي بعد أن أدركت أنه لا يمكنها وحدها القيام بذلك دون شريك قوي كالصين. وفي هذا الإطار، يصعد لافروف لغته حيال الغرب، متهماً إياه بمحاولة «الحفاظ على الهيمنة بكل الطرق، بما في ذلك تزوير القيم» كرد على انتقادات للسجل الحقوقي لموسكو على خلفية قضية حبس نافالني، الذي نفى الكرملين محاولة تسميمه. واعتبر لافروف أن على الصين وروسيا العمل بشكل مشترك لمعارضة الهيمنة الغربية. هذا رغم أن الطرفين يختلفان في كثير من المواضيع، بما فيها المنافسة الصينية على أسواق أفريقيا وشرق وغرب آسيا، ومحاولة تعزيز وجودها في حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال اتفاقيات مع بعض دوله.

ويبدو أن الخلافات المتزايدة بين بروكسل (عاصمة الأوروبيين المشتركة) وموسكو وصلت إلى حد تجميد وكالة الدواء الأوروبية النظر في مسألة ترخيص لقاح «سبوتنيك في»، بعد أن لاحت في الأفق إمكانية لاستخدامه، إثر زيارة مسؤول السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في فبراير/شباط الماضي، والتي أشيع لاحقاً أنها «زيارة فاشلة». ويلعب الكرملين في علاقته الأوروبية لعبته المفضلة في اعتبار معسكرها، الاتحاد الأوروبي، وكأنه غير قائم، مع كل ما يرافقه من حملات دعائية تشكك بديمقراطية وقيم القارة. فلافروف اعتبر، في زيارته إلى الصين، أن بلاده «لا تقيم علاقة مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة، فالبنية التحتية لتلك العلاقة دُمرت بالكامل بقرارات أحادية من بروكسل (سياسة العقوبات والانتقادات الدائمة للكرملين)». ويقرأ الأوروبيون جيداً ما يصبو إليه الكرملين، مع اتساع دائرة الخلافات بين الطرفين، حيث اتهم بوريل روسيا بأنها «متجهة نحو المواجهة».

لعل الأسابيع القادمة ستحدد أكثر ما إذا كان الطرفان، الأميركي والروسي، ماضيين نحو سياسة حافة الهاوية، أو العودة إلى دبلوماسية الحوار، من دون إغفال العامل الصيني، وتعقيدات تشابك مصالح إقليمية وعالمية باتت بكين لاعبها الأكثر اندفاعاً في استثمار نتائجها، والمنطقتان العربية والأفريقية ليستا بمعزل عن كل ما يجري.

قلق من تنامي أدوار «المقدمين» و«الشيوخ»

المغرب: «عيون السلطة» في قفص الاتهام

يدور نقاش واسع في المغرب بشأن ممارسات جهاز «أعوان السلطة»، خصوصاً بعد اتساع دوره في زمن كورونا، وصولاً إلى اعتداء أحد أفراده على أساتذة

الرباط ـ **عادل نجدي**

يعيش جهاز «أعوان السلطة» في المغرب (مؤسسة تضم عناصر مدنية تتبع وزارة الداخلية ويتولى أفرادها مهمات أمنية وإدارية ويعتبرون عين السلطة داخل الأحياء) حالة ارتباك كبيرة في الأيام الأخيرة، بعد مشاركة بعض عناصره بلباس مدني في مراقبة احتجاجات الأساتذة المتعاقدين واستخدامهم للعنف أثناء فض احتجاجات، ما أدى إلى وضع الجهاز في قفص الاتهام. وأعاد تداول شريط فيديو لشخص بلباس مدني يعتدي على أساتذة لحظة احتجاجهم بالرباط، الأسبوع الماضي، الجدل حول وظيفة «أعوان السلطة» داخل بنية السلطة وفي وزارة الداخلية المغربية، لا سيما بعد سجن المعتدي بتهمة «انتحال صفة والضرب والجرح».

وبينما كان لافتاً خروج «تنسيقية أعوان السلطة في المغرب»، عن صمتها، محمّلة وزارة الداخلية كل المسؤولية عما حدث والتداعيات، أثارت واقعة الاعتداء على الأساتذة المحتجين ووقائع أخرى ارتبطت في الأشهر الماضية بالتدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا، قلقاً حقوقياً كبيراً بشأن تنامي دور «أعوان السلطة». كما طرح توالي تلك الأحداث علامات استفهام حول الأدوار التي يمارسها هذا الجهاز الذي يُنظر إليه على أنه «ذراع» للسلطة يتم توظيفها وفقاً لحاجتها.

و«المقدّمون» هم موظفون صغار يخضعون إلى نظام ولوائح وزارة الداخلية في المغرب، لكنّ لوضعهم خصوصية قد لا توجد في أي بلد آخر. هم «عين» الدولة وأجهزتها الأمنية، ينقلون التفاصيل الصغيرة عما يجري في الأحياء والإدارات والقرى. ويسمّى صاحب هذه الوظيفة «مقدماً» في المدينة و«شيخاً» في القرية. يؤدي «المقدمون» و«الشيوخ» داخل المجتمع المغربي دوراً كبيراً، في إطلاع مصالح الدولة وأجهزتها الإدارية وحتى الأمنية على ما يجري، بما يسجلونه من ملاحظات بشأن تصرفات السكان ومخالفاتهم سواء في البناء داخل الأحياء أو فيما يتعلق بأيّ نشاط قد يبدو مريباً، خصوصاً في مجال محاربة الإرهاب.

ويشكّل هؤلاء «عيناً» حقيقية لأجهزة الدولة تضبط بها إيقاع الحياة داخل الأحياء في الحواضر والأرياف. يسجّلون ما يشاهدونه من التغييرات والمستجدات التي تخصّ السكان، وينقلونها بشكل تقارير شبه يومية إلى رؤسائهم، خصوصاً رجال السلطة، لاتخاذ القرارات أو الاحتياطات اللازمة. وعلى الرغم من المهام الكثيرة الموكلة إلى «المقدمين» و«الشيوخ» والنظرة السلبية لهم أحياناً، إلا أنّ أوضاعهم المادية غير مريحة. وكثيراً ما يعلنون تذمرهم مما يتقاضونه من تعويضات، ما دفع الوزارة الداخلية إلى النظر في مطالبهم، بإقرار زيادة في أجورهم خلال السنتين الأخيرتين، وتخصيص بعض الامتيازات، مثل الهاتف النقال، والدراجة النارية، لتسهيل مأموريتهم.

وفي ظلّ الانتقادات المتلاحقة لهم، لا يمكن تغييب دور «المقدّمين» و«الشيوخ» في مرحلة ما بعد تفجيرات مدينة الدار البيضاء في عام 2003، حين أدوا أدواراً أساسية في مواجهة الإرهاب، مستغلين دورهم في المعرفة الدقيقة بالسكان، كل في موقعه. وفي الفترة الأخيرة، أعادهم فيروس كورونا إلى واجهة الأحداث مع تنامي دورهم منذ فرض الطوارئ الصحية في 26 مارس/ آذار 2020، مساهمين في تطبيق الإجراءات الاحترازية والمحافظة على الصحة العامة، من خلال توليهم مهمة منح «شهادة التنقل الاستثنائية» (ترخيص يخول للمواطن التنقل للعمل أو شراء طعام أو دواء)، وتقديم المساعدات الغذائية، ومراقبة الأسعار والتزام أصحاب المقاهي والمطاعم بالإغلاق، وإنجاز تقارير يومية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأحياء التي يشرفون عليها.

وفي خضم معركة كورونا تحول بعض المقدمين إلى نجوم عند المغاربة، على غير العادة، مثلما كان الحال مع مقدم «أولاد بلعيد» الذي ظهر في فيديو عرف انتشاراً واسعاً، متحدثاً إلى سكان قريته من مكبر صوت المسجد، ويحذّرهم ويحثهم على ملازمة بيوتهم لمنع تفشي الفيروس القاتل.

ساهم «أعوان السلطة» في تطبيق تدابير كورونا (الأناضول)

وكان وقع حديثه أقوى من خطابات بعض الوزراء والمسؤولين.

غير أن تحول «أعوان السلطة» إلى نجوم في زمن كورونا، أفسدته الاعتداءات على الأساتذة، بل وُصموا بـ«البلطجية». مع العلم أن دورهم كان خاضعاً للنقاش قبل الاعتداء، وتحوّل بعده إلى مناقشة قانونية تدخلهم في تفريق الاحتجاجات، خصوصاً في ظل غياب إطار قانوني يحدد نوعية مهامهم، ويضبط مجالات تدخلهم وحدودها، رغم كونهم عموداً فقرياً لوزارة الداخلية ومن أذرع السلطة في المغرب.

وفي ظل عدم خضوع جهاز «أعوان السلطة» لقوانين شفافة، سواء في أساليب التشغيل ونوعية المهمات، ومجالات التدخل، يرى الباحث في العلوم السياسية، محمد شقير، أن هناك حاجة إلى ضرورة الفصل بين الصلاحيات الأمنية المسندة إلى أجهزة المديرية العامة للأمن الوطني والصلاحيات الضبطية للإدارة الترابية. ويلفت في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه من المفروض ألا يشارك «أعوان السلطة» فقط بل أيضاً رجال سلطة في تأطير الاحتجاجات أو مواجهتها. ويضيف أنه «على الرغم من أن مهام الترخيص للتظاهرات الاحتجاجية هي من صلاحيات السلطة المحلية من ولاة وعمال (محافظين)، إلا أن تأطير تلك التظاهرات أو تفريقها هو من اختصاص الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة. وبالتالي ينبغي التشديد من خلال قوانين واضحة بالتأكيد على هذا الفصل حتى لا تتكرر مثل هذه الواقعة (الاعتداء على الأساتذة)».

> **لا يخضع جهاز «أعوان السلطة» لقوانين شفافة**

أما رئيس «العصبة المغربية لحقوق الإنسان»، أقدم تنظيم حقوقي غير حكومي في المغرب، عادل تشكيطو، فيرى أن «عون السلطة أو المقدم هو عنوان التناقض في الإدارة المغربية، ومن اختصاصاته القيام بكل شيء، لكنه لا يحصل إلا على أجر زهيد، فهو الذي يحرر شهادات السكن والحياة والوفاة والعزوبية والزواج، ولا يمكن لقائد المقاطعة أو الباشا أو رئيس الدائرة (رجال سلطة) منح كل مواطن وثيقة إدارية إلا بعد أن يطلع على تأشيره (توقيعه)». ويشير في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن «مهام عون السلطة تعدت كل ذلك ووصلت إلى حد مراقبة ومعاينة المخالفات العمرانية والإبلاغ عنها، وابداء رأيه في رخص تتعلق بالتجارة أو الصناعة وغير ذلك من المهام التي قد يكون لقطاع آخر غير وزارة الداخلية تدخل مباشر فيها».

وبحسب تشكيطو، فإن «المقدم» الذي كان له الفضل في الإطاحة بشبكات الإرهاب خلال السنوات الأخيرة، والذي يعمل على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، يتفرد بوضع إداري غير مفهوم، فهو من جهة معرض للطرد أو الفصل من العمل بسبب مزاجية رؤسائه، أو إذا لم يمتثل لأمر من الأوامر التي تضعه في غالب الأحيان في موقف لا يحسد عليه، ومن جهة أخرى لا يحصل سوى على أجر زهيد.

ويرى أن «أعوان السلطة» من مقدمين وشيوخ، هم بمثابة «الحائط القصير» بوزارة الداخلية، معتبراً أن «واقعة الاعتداء المرتبطة بمسيرة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، تؤكد ذلك، إذ إن الشخص المعتدي هو عون سلطة، لكنه وفق تحقيقات ولاية الرباط لا يتوفر على وضعية إدارية. ما يطرح معه السؤال التالي: ألا يؤشر هذا الوضع الغريب على وجود نوع من الاستعباد لهذه الفئة؟».

ويقول تشكيطو إنه على الرغم من الدور الذي يؤديه «أعوان السلطة» في المغرب، إلا أنهم لا يتمتعون بأي إطار قانوني واضح، بل لا يدخلون ضمن نظام الوظيفة العامة ولا يتمتعون بمختلف الضمانات المادية والإدارية التي يقرها قانون الوظيفة العامة. ويعتبر أن وضعهم الوظيفي غير المقنن يجعلهم يتأرجحون بين وضعية إدارية غير سليمة ووعود لم يتم تحقيقها منذ سنوات، إذ ما زال النظام الأساسي الخاص بهم حبيس رفوف وزارة الداخلية بعد فترة طويلة من الوعود التي تلقتها هذه الفئة الواسعة، التي كان أن يتم إدراجها ضمن النظام الأساسي للوظيفة العامة لمشروع المالية منذ سنة 2011.

ويبدي اعتقاده بأن «هذا الوضع يخدم مصلحة السلطة، لذلك فهي لن تسوي وضعيتهم على الأقل في الفترة الحالية»، مضيفاً: «صحيح أن ما قام به عون السلطة من اعتداء غير مبرر وعنيف يستوجب المساءلة، لكن في المقابل، لم يساهم في تفريق الاحتجاجات من دون أن يتلقى تعليمات للقيام بهذا الأمر. ولم تكن جرأته لتصل إلى هذا الحد من دون أن يأمره أحد بذلك، بل إن ممارساته غير القانونية واعتداءه المشين قام به أمام أنظار رؤسائه ومباركتهم، وهو ما يستوجب ترتيب الجزاء في حقهم باعتبارهم الأولى بالمحاسبة».